من قبل اعضاء الحزب. فهناك معارضة حزبية تضم اعداداً من الناصريين والشيوعيين اكثر تطرفاً نحو اسرائيل والحلول السلمية المطروحة، ورافضة لها. كما ترفض هذه العناصر الاتفاق الاردني - الفلسطيني، واعلان القاهرة. وقد سببت هذه العناصر متاعب جمة للتيار المساند للمنظمة؛ أي ان الخلاف داخل التجمع لا يدور حول قبول اسرائيل كواقع، كما كان يرى الشيوعيون في الاربعينات والخمسينات، وبين رفضها، انما يدور حول تأييد ما توافق عليه منظمة التحرير الفلسطينية وبين رفض بعض توجهات المنظمة نحو قبول بعض الحلول السياسية.

على كل حال، فالنتيجة الوحيدة المستخلصة من هذا الموقف لحزب التجمع، هي ان الحزب من اشد المعارضين لسياسة التصالح مع اسرائيل، ومن اشد المؤيدين للقضية الفلسطينية.

٥ ـ حزب العمل الاشتراكي: نشأ حزب العمل في ظروف خاصة جداً املت عليه اتخاذ مواقف محددة، الا انها سرعان ما تغيرت، وانتقل موقفه من النقيض الى النقيض. ومن المعروف ان الحزب ظهر، رسمياً، في شهر أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٧٨، وسط جو عاصف، من الناحية السياسية. فقد كان حزب الوفد الجديد قد اعلن حل نفسه في الاول من حزيران (يونيو) سنة ١٩٧٨ احتجاجاً على صدور القانون الرقم ٣٣ الخاص بحماية الجبهة الداخلية والسلام والامن الاجتماعي الذي اعاد العزل السياسي مرة أخرى بعد ان كان أُلغي. كما ان حزب مصر العربي الاشتراكي كان تفكك بعد ان انشأ السادات الحزب الوطني الديمقراطي.

كان السادات بدأ يتوعد المعارضة. وكان قانون انشاء الاحزاب، وقتذاك، يحتم على أي حزب سياسي ليقوم، ان يوقع على طلب تأسيسه عشرون عضواً من اعضاء مجلس الشعب. ولم يكن ينتمي الى تيار حزب العمل الا المهندس ابراهيم شكري، وبالتالي اصطدم بعقبة الحصول على توقيع تسعة عشر نائباً، لان نواب الوفد السبعة والعشرين لن يقبلوا التوقيع له. كما ان باقي الاعضاء المستقلين كانوا ينتظمون في تشكيل برلماني تحت اسم «الجبهة البرلمانية المستقلة»، بزعامة المستشار ممتاز نصّار والدكتور محمود القاضي. وهؤلاء كانوا يسعون الى تشكيل حزب سياسي جديد تحت اسم حزب الجبهة الوطنية، وبالتالي لن يضعوا توقيعاتهم على طلب تأسيس حزب العمل.

وهنا تقدم السادات، علناً، ووقع على تأسيس حزب العمل، وطلب من نواب الحزب الوطني التوقيع لصالح قيام الحزب. وتزعم العملية عديله محمود ابو وافية، وتبعه حوالى أربعين نائباً من نواب الحزب. أي انه، من الناحية العملية، اصبح للسادات الفضل في ظهور حزب العمل الى الوجود. كما انه، واقعياً، يسيطر عليه بواسطة عديله ونوابه. ولهذا لم يكن متصوراً ان يتخذ الحزب مواقف معادية للسادات ولسياساته، مما أدى الى ان يؤيد الحزب اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة الصلح في آذار (مارس) سنة ١٩٧٩، مع ابداء مجموعة من التحفظات. الا ان العناصر القديمة للحزب سرعان ما بدأت تتكتل داخله لمنع انصار السادات من السيطرة عليه، كما ان محمد حلمي مراد، نائب رئيس حزب الوفد الجديد قبل حلّه وأحد مناوئي السادات، انضم الى الحزب واحتل فيه موقعاً قيادياً. ونجحت تلك العناصر في اجبار محمود ابو وافية، وغيره، على الخروج من الحزب والعودة، مرة أخرى، الى الحزب الوطني. وكان عدد من الذين وقعوا لحزب العمل، استجابة لطلب السادات، عادوا الى الحزب الوطني بمجرد اشهار حزب العمل.

وادى تخلص حزب العمل الاشتراكي من انصار السادات الى تحرره، نهائياً، من القيود التي كانت تكبّله. وهكذا اندفع الحزب في طريق المعارضة العنيفة لسياسات السادات. وبدأ يبدي معارضته لتطبيع العلاقات مع اسرائيل بحجة انها لم تنسحب نهائياً من سيناء. ثم طور معارضته للتطبيع، على اساس ان المشكلة الاساسية لم تحل، لان اسرائيل ما تزال تحتل الضفة الغربية وغزة والجولان. ودعا الحزب الشعب المصري الى مقاطعة البضائع الاسرائيلية ومقاطعة الذين يتعاملون مع اسرائيل من المصريين. ثم اعلن معارضته السافرة لسياسة السادات نحو اسرائيل، ونادى بالغاء اتفاق الصلح معها. واصبح الحزب متطرفاً في معارضته، ومتطرفاً، كذلك، في تأييده لحقوق الشعب الفلسطيني ولمنظمة التحرير الفلسطينية.

وكانت صحيفة «الشعب»، الناطقة بلسان الحزب، تخصص صفحتها الاخيرة لتطبع عليها علم